العناوين:

- **الإعلان عن بدء الحوار الوطني في محاولة لإنقاذ نظام السيسي**
- **تمادي حكام الإمارات في الخيانة باستقبال رئيس وزراء كيان يهود**
- **أردوغان يمتدح تطبيق النظام الرأسمالي ووزير ماليته يقر بفساده**

التفاصيل:

الإعلان عن بدء الحوار الوطني في محاولة لإنقاذ نظام السيسي

نشرت وكالة الأنباء المصرية يوم ٢٠٢٢/٦/٨ بيان إدارة الحوار الوطني الذي أعلنت فيه عن بدء أولى جلساتها في الأسبوع الأول من الشهر القادم، وتسمية نقيب الصحفيين المصريين منسقا عاما للحوار. وإنه ستكون أولى مهامه بدء التشاور مع القوى السياسية والنقابية وكافة الأطراف المشاركة في الحوار لتشكيل مجلس أمناء من ١٥ عضوا من ممثلي كافة الأطراف والشخصيات العامة والخبراء.

وكان الرئيس المصري السيسي قد أعلن يوم ٢٠٢٢/٤/٢٦ عن إطلاق حوار بين كافة القوى السياسية دون تمييز ولا استثناء. وذلك لأول مرة منذ قيامه بالانقلاب الدموي عام ٢٠١٣ على الرئيس المنتخب محمد مرسي. وكانت أمريكا قد طبخت الانقلاب وأيدته على لسان وزير خارجيتها السابق جون كيري الذي اعتبر الانقلاب لتصحيح الديمقراطية ولم يعتبره انقلابا. وقد اعترفت بعميلها السيسي رئيسا مشروعا وغطت على كافة مجازره وتعسفه بسجن عشرات الآلاف من الناس الأبرياء.

وتأتي دعوة السيسي للحوار بعد مرور نحو ٩ سنوات من حكمه الفاشل وتفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية وانتشار الفساد في السلطة وأعوانها، ولم تتحسن الأوضاع المعيشية لعامة الناس وتزداد سوءا يوما بعد يوما وأصبح يخاف الانفجار الشعبي رغم حكمه البلد بالحديد والنار. فأطلق ما يسمى الحوار الوطني للتخفيف من الاحتقان وتأجيل الانفجار الشعبي.

وقد أصدر أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة جواب سؤال بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣ بين فيه حقيقة وأسباب الأزمة الاقتصادية في مصر وكشف فيه عن سبب إطلاق السيسي لهذا الحوار وقال في نهاية الجواب: "لكن من الواضح بأن الأزمة شديدة وكبيرة للغاية وناتجة عن سياسة اقتصادية مدمرة اتبعتها الدولة خلال عقود بتوجيهات أمريكية لضمان تركيع الشعب المصري، واليوم وتحت وقع هذه الغيوم السوداء المفاجئة فإنها قد صارت تنقلب على النظام الذي يجبر على التخلي عن دعم الفئات التي كانت تصفق له، فينسحب أي بساط من الدعم الشعبي له، ليصبح النظام مكشوفاً وعرضة للاهتزاز الشديد، والذي قد يتطور ليصبح اهتزازاً مميتاً فيما لو أصر الشعب على خلع النظام من جذوره".

وختمه بالقول: "وقد يكون في هذه الأزمة والنار التي يكتوي بها الشعب المصري فرصة للمخلصين من هذه الأمة لمؤازرة شباب حزب التحرير العاملين لتغيير هذا النظام الفاسد، وإقامة الخلافة على منهاج النبوة، فيحيا بها الزرع والضرع، ويعز الإسلام والمسلمون، ﴿**وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً**﴾".

تمادي حكام الإمارات في الخيانة باستقبال رئيس وزراء كيان يهود

أعلن يوم ٢٠٢٢/٦/٩ أن رئيس وزراء كيان يهود قام بزيارة إلى الإمارات. فذكر مكتب رئاسة وزراء كيان يهود: "بدعوة من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد توجه رئيس الوزراء نفتالي بينيت صباح اليوم في زيارة دولة". كما ذكر أن بينيت وابن زايد سيلتقيان للمرة الثالثة خلال الأشهر الأخيرة وأنهما

سيبحثان سلسلة من القضايا الإقليمية. فحكام الإمارات لم يعودوا يستحيون من أن يتمادوا في غيهم وضلالهم بتعزيز علاقاتهم مع كيان يهود المغتصب لفلسطين رغم مواصلة قطعان هذا الكيان تدنيسهم للمسجد الأقصى وإقامة صلواتهم المشعوذة ورقصاتهم الحمقاء في باحاته ومحاولتهم تقسيمه زمانيا ومكانيا، ومواصلة تعديهم على حرمات المسلمين ومواصلة تعسفهم وظلمهم ومصادرة أراضيهم واعتقال أبنائهم وتعذيبهم.

فقد أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين يوم ٢٠٢٢/٦/٨ أن جيش يهود اعتقل خلال شهر أيار الماضي نحو ٦٩٠ من أهل فلسطين بينهم ٧٦ قاصرا و١٩ سيدة. وأن عمليات الاعتقال رافقتها انتهاكات جسيمة بحق المعتقلين وعائلاتهم، وكذلك بعد نقلهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف، عدا تسجيل إصابات متفاوتة بليغة بين صفوف المعتقلين برصاص جيش يهود. وذكر البيان أن عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون يهود بلغ حتى نهاية شهر أيار الماضي نحو ٤٧٠٠ منهم ٣٢ سيدة و١٧٠ قاصرا. فيما وصل عدد المعتقلين الإداريين نحو ٦٤٠. ومن عادة قوات الاحتلال أن تقوم بحملات اعتقال لأهل فلسطين بين الحين والآخر فتفرج عن البعض وتبقي على الغالبية في السجون في محاولة منها لكسر معنويات الناس وجعلهم يعيشون في كابوس من الخوف والرعب.

وكأن لسان حكام الإمارات أولاد زايد يقول لا يهمنا شيء من هذا، فقد انسلخنا عن أمتنا وتربينا في أحضان بريطانيا التي زرعت كيان يهود وأقامت كياننا ونصبت عليه والدنا الهالك ليخدم كل ما تريده بريطانيا مقابل أن نبقى حكاما ونتنعم بثروات البلاد فنعيش حياة ترف وبذخ دون حسيب ولا رقيب، فلم يعودوا ينظرون لما قدمت أنفسهم لغد؛ يوم الحساب العسير، فقد نسوا الله فأنساهم أنفسهم أولئك هم الفاسقون.

أردوغان يمتدح تطبيق النظام الرأسمالي ووزير ماليته يقر بفساده

قال الرئيس التركي أردوغان بعد اجتماعه بحكومته بالمجمع الرئاسي: "نطبق برنامجا اقتصاديا يتخذ من تحقيق النمو أساسا له، وذلك عن طريق ما يتطلبه اقتصادنا من استثمار وزيادة فرص العمل والإنتاج والتصدير وتحقيق فائض تجاري.. نواصل تطبيق برنامجنا الاقتصادي لوقف ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة أجور كافة الفئات من جهة أخرى" (الأناضول ٢٠٢٢/٦/٦). فأردوغان يفتخر بتطبيق برنامج مستمد من النظام الرأسمالي، وهذا النظام لم ينقذ تركيا، فالمديونية الربوية تزداد يوما بعد يوم، وقد أعلن البنك المركزي التركي مؤخرا، يوم ٢٠٢٢/٣/١٧، عن ارتفاع ديون تركيا العاجلة من ١٦٨,٧ مليار دولار العام الماضي حيث فقدت الليرة نحو ٤٥% من قيمتها، إلى نحو ١٧٣,٧ مليار دولار التي يجب سدادها خلال عام، وذلك يضغط على الليرة فيجعلها تهبط للحاجة لسد هذه الديون العاجلة، فالليرة تهبط يوميا مقابل العملات الرئيسية؛ الدولار واليورو، والتضخم يزداد؛ فقد أعلن عن زيادة في التضخم لم تشهدها تركيا منذ ٢٠ عاما لتصل نحو ٧٣% بشكل عام، بينما ارتفعت أسعار السلع والمواد ومشتقات النفط بشكل مضاعف مرتين أو ثلاثة، فمنها ما ازداد نحو ١٥٠%. ونسبة البطالة تبلغ أكثر من ١١%، وذكر أنه سيبقي نسبة الربا عند ١٤%. ومع ذلك يتحدث أردوغان عن برنامجه الاقتصادي الرأسمالي الفاشل، ولا يقترب البتة من أن يتجه نحو تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، بل يبتعد عنه كثيرا وهذا يدحض دعاوى السذج بأن أردوغان يسعى لتطبيق الإسلام تدريجيا! وقد أشار وزير المالية والميزانية نور الدين نباتي يوم ٢٠٢٢/٦/٩ إلى النتائج السيئة للنظام الرأسمالي السيئ فقال: "ما عدا أصحاب الدخل المحدود فالجميع في هذا النظام، الشركات والمصدرون يحصلون على الأرباح".

علما أن حزب التحرير في ولاية تركيا قام مؤخرا بتنظيم حملة كبيرة عرض فيها الحلول الإسلامية للأزمة الاقتصادية، وعقد مؤتمرات وندوات لشرحها، واتصل بالمسؤولين ومنهم وزير الخزانة والمالية نور الدين نباتي وبالسياسيين وأصحاب الفعاليات والاقتصاديين وتم شرحها لهم وتقديم نسخ تلخص الحلول الإسلامية.